اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)

الباحث : م.م.صباح نوري عباس
معهد الإدارة / الرصافة

Abstract

One of the most important economic and monetary almost specifically reflecting on the economy and the robustness of any state is the currency exchange rate for those state shares the exchange rate to guide monetary policies of the country's economic and financial if properly used as a tool . We have contributed in different economic literature to clarify and explain the different exchange rate regimes and the factors instrumental in positively and negatively among those factors inflation , which reflects the impact of the exchange rate for the national currency on the parallel market it . Has had a clear impact this factor in the exchange rate of the Iraqi dinar in the time that followed the second gulf war because of different circumstances and multiple overburdened economic problems contributed to the country in one way or other in unstable equilibrium exchange rate of the dinar for a period of 1990-2005 and the research Maihol addressed through three detectives addressed first and second research methodology and theoretical framework thesis third and last presentation of results , analysis and conclusions and recommendations .

المسخلص

إن من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية بالتحديد التي تعبر عن قوة اقتصاد ما ومتانته لأي دولة هي سعر الصرف لعملة تلك الدولة حيث يساهم سعر الصرف في توجيه سياسات البلد الاقتصادية النقدية منها والمالية إذا ما أحسن استخدامه كأداة . ولقد ساهمت الأدبيات الاقتصادية المختلفة في توضيح وشرح أنظمة أسعار الصرف المختلفة والعوامل المؤثرة عليها سلبا وإيجابا ومن بين تلك العوامل التضخم الذي يعكس إثره في سعر صرف العملة الوطنية في السوق الموازية لها . ولقد كان لهذا العامل الأثر الواضح في سعر صرف الدينار العراقي في المدة التي أعقبت حرب الخليج الثانية بسبب الظروف المختلفة والمتعددة التي أثقلت البلاد بمشاكل اقتصادية ساهمت بشكل أو بأخر في عدم استقرار سعر الصرف التوازني للدينار للمدة 1990-2005 وهذا ما يحاول البحث تناوله من خلال ثلاثة مباحث تناول الأول منها منهجية البحث والثاني الإطار النظري والمبحث الثالث والأخير عرض النتائج وتحليلها والاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول - منهجية البحث

أولا : مشكلة البحث :

لقد مر العراق خلال المدة موضوعة البحث بظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة تمثلت بحصار اقتصادي دولي شامل عزل البلد عن العالم الخارجي للمدة بين 1990 وأوائل عام 2003 على اثر احتلال العراق لدولة الكويت وما تبع ذلك من تدهور الوضع الاقتصادي والأمني ولحد ألان ، إضافة إلى ما خلفته حرب الخليج الأولى خلال عقد الثمانينات من تركة اقتصادية ثقيلة انعكست بمجملها سلبا على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي كنتيجة حتمية لارتفاع معدلات التضخم .

ثانيا : أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الوقوف على تأثير التضخم كسبب مهم من بين أسباب أخرى ساهمت وتساهم في التأثير السلبي على سعر الصرف في السوق الموازية وبالتالي تشخيص الأخطاء التي وقعت بها السلطات النقدية والمالية على حد سواء خلال المدة موضوعة البحث ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها لتلافي تكرارها

ثالثا : فرضية البحث :

انطلق البحث من فرضية مفادها أن ارتفاع نسب التضخم ممثلة بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال المدة موضوعة البحث ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي .

رابعا : هدف البحث :

يهدف البحث إلى تأكيد فرضيته وبالتالي الوقوف على أخطاء السياسات الاقتصادية المتخذة حينها ومحاولة وضع الحلول لمعالجتها ، التي تمنع تكرارها من خلال تبني سياسات اقتصادية نقدية ومالية متوازنة تعمل بشكل متكامل لتعكس أداء اقتصادي ينعكس بالتالي بشكل ايجابي على تحقيق استقرار في سعر الصرف .

خامسا : هيكلية البحث :

تم تناول البحث من خلال ثلاثة مباحث تناول الأول منها منهجية البحث من خلال استعراض مشكلة البحث وأهميته والهدف منه وتناول المبحث الثاني الإطار النظري للبحث من خلال استعراض مفهوم التضخم وأنواعه ونظرياته وأثاره وأساليب معالجته والتطرق أيضا إلى مفهوم أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيه وكذلك تم استعراض مؤشرات التضخم وأسعار الصرف في العراق خلال المدة موضوعة البحث ، وفي حين تناول المبحث الثالث الجانب القياسي للبحث وتحليل النتائج والاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الثاني - الإطار النظري

أولا : التضخم Inflation :

١. مفهوم التضخم The Concept of Inflation :

التضخم هو احد القضايا الرئيسية لعدم الاستقرار الكلي في البلدان ، فتأثيره يشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل الميزانية الاعتيادية وسعر الصرف وسعر الفائدة والأجور ومستوى المعيشة ، علاوة على ذلك فارتفاع مستويات التضخم تزعزع الثقة بالنظام الاقتصادي[1] .

وعلى الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر ، إلا انه لم يوجد لحد ألان اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم ، فمنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقود المتداولة عن المعروض السلعي ، وما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، أما البعض الأخر فانه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج ، والبعض الأخر يعزو التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وآخرون يعزون التضخم إلى التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار[2] .

فالمراد بالتضخم أذن هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار بحيث يترك شعورا حقيقيا لدى الأفراد في مجتمع ما بتراجع قدرتهم على الحصول على احتياجاتهم بشكل عام وان يكون هذا الارتفاع مستمرا وعلى مدى فترة من الزمن فإذا ارتفعت الأسعار لسبب ما في سنة معينة ثم عادت إلى المستوى المقبول لها فان ذلك لا يمكن أن يعني أن هناك مشكلة تضخم حقيقة [3]

كما ويعرف التضخم بأنه فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الأسعار السائد وفي هذه الحالة قد لا يكون بالضرورة ارتفاع في الأسعار بل قد تتوفر موارد معطلة يمكن استخدامها لمواجهة فائض الطلب ، أي بمعنى ليس بالضرورة أن يعني التضخم بان المجتمع يصبح أكثر فقرا ، فالأمر يتعلق بالعلاقة بين معدل الارتفاع في الأسعار ومعدل الزيادة في الدخل النقدي ، فقد يزيد الدخل النقدي بمعدل أعلى من زيادة الأسعار فيصبح المجتمع أحسن حالا ، كما وان ليس من الضروري أن يستفاد أصحاب العمل على حساب العمال ، بل أن إعادة توزيع الدخل يعتمد على نوع التضخم ونوع النشاط الذي يمارسه رجال الأعمال[4] .

٢. أنواع التضخم Types of Inflation :

نظرا لتعدد مفاهيم التضخم وتعدد نظرياته فان هذا يعني أن هناك أنواع متعددة منه لكل نوع أسبابه وأساليب معالجته ، ولكن على الرغم من ذلك التعدد فان هناك نوع من التداخل والتشابك بين تلك الأنواع إذ أن ظهور نوع معين من التضخم في نشاط معين قد يكون سببا لظهور نوع أو أنواع أخرى للتضخم ، ومع ذلك تبقى الصفة المشتركة لكل أنواع التضخم تتمثل بعجز النقود عن القيام بأداء وظائفها بشكل كامل في ظل التضخم نتيجة لتدهور قيمتها بسبب ارتفاع الأسعار[5] .

ومن بين تلك الأنواع ما يلي[6] :

أ. التضخم الزاحف Creeping Inflation :

ويعرف أحيانا بالتضخم التدريجي Gradual Inflation وهو من أكثر أنواع التضخم أهمية في الحياة العملية بالنسبة لمعظم البلدان ، والذي تتميز به الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بصورة عامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة ، وقد يتراوح هذا الارتفاع بين 2-3% سنويا ، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك أمكانية للسيطرة عليه بسهولة ، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة والى الارتفاع النسبي في الأجور والإرباح .

ب. التضخم الجامح (المفرط) Hyperinflation:

وهو من اخطر أنواع التضخم فهو أكثر من مجرد تضخم حقيقي ، حيث يظهر نتيجة للزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف غير العادية التي يمر بها الاقتصاد وعادة ما يظهر خلال فترة الحرب والفترة التي تليها . والواقع أن هذه الظاهرة هي نتيجة لمحاولات تمويل النفقات الحكومية (المتزايدة) بواسطة إصدار العملة (Currency Issue) فيتكون عجز في الموازنة قليل في المرحلة الأولى ، ألا انه عندما يبدأ المستوى العام للأسعار بالارتفاع تجد الحكومة نفسها مضطرة لإنفاق مبالغ اكبر واكبر من النقود وللحصول على الكمية نفسها من الموارد الحقيقة .

ومما يزيد هذه الظاهرة سوءا ان توقعات ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى وبصورة مستمرة ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بصورة غير طبيعية ، مما يؤدي إلى دفع معدلات الأسعار نحو الارتفاع بنسبة اكبر وأسرع ، بعبارة أخرى أن النقود ستفقد قدرتها الشرائية إلى حد كبير وهذا ما حدث في العراق لاسيما بعد حرب الخليج الثانية 1990 .

ج. التضخم المكبوت Suppressed Inflation :

حالة يتم من خلالها وضع سياسات اقتصادية وضوابط تحول دون الإنفاق الكلي وبالتالي يتم من خلالها تدخل الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار، لاسيما بالنسبة للسلع الاستهلاكية الأساسية في فترة معينة (خلال فترات حروب) واحتمال ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة كبيرة في فترة لاحقة ، خاصة بعد توقف التدخل الحكومي في هذا المجال ، ويعتقد البعض من الاقتصاديين بأنه كلما طالت فترة استخدام وسائل كبت الأسعار عند مستوى معين كلما زاد احتمال زيادة الطلب بحيث تصبح هذه الوسائل غير فاعلة وبالتالي ازدياد ظاهرة ارتفاع الأسعار ، في حين يؤكد البعض الأخر بأنه إذا كان ولابد من ارتفاع الأسعار

فيجب عدم التدخل في هذه الظاهرة ، أي بعبارة أخرى انه من الأفضل أن يكون التضخم مفتوحا بدلا من مكبوتا .

د. التضخم المستورد Imported Inflation :

ويظهر هذا النوع من التضخم في اقتصاديات البلدان النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي ، ويعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخما مستوردا .

وفي هذا المجال نذكر أن اغلب البلدان النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت سلع استهلاكية أم إنتاجية من اجل تنفيذ برامجها التنموية أو سد حاجتها من السلع الغذائية ، تلك المستوردات التي تتميز بارتفاع الأسعار وباستمرار ، وهذا الارتفاع لابد وان ينتقل إلى اقتصاديات البلدان النامية نتيجة لتبعية تلك الاقتصاديات للاقتصاديات المتقدمة ، حيث ما يصيب الاقتصاديات المتقدمة من أعراض وأزمات اقتصاديات أصبح ينتقل بسهولة وبسرعة إلى الاقتصاديات النامية بعد التطورات الكبيرة التي حدثت في مجال النقل والاتصالات . وفي الآونة الأخيرة برزت ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة والتي أطلق عليها التضخم الركودي Stagflation .

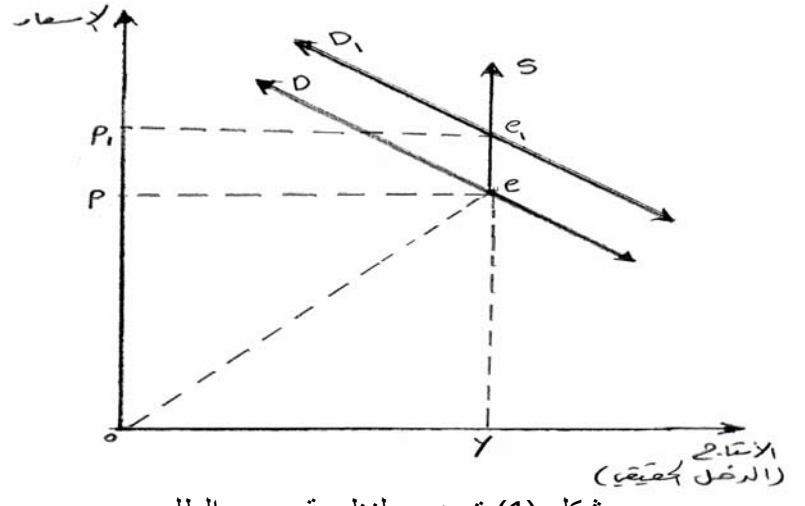
٣. نظريات التضخم Theories of Inflation :

نظرا لتعدد الأفكار حول مفهوم التضخم فقد تعددت النظريات التي حاولت أن تفسر الأسباب التي تقف وراء بروز ظاهرة التضخم ومن أهم تلك النظريات ما يلي :

أ. نظرية سحب الطلب Demand – Pull Theory :

يرى أصحاب هذه النظرية أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض ، وهذا يعني أن زيادة الطلب على السلع والخدمات وما يترتب عليها من زيادة الإنفاق سواء كان أنفاقا استهلاكيا أو استثماريا بشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي فان تلك الزيادة بالضرورة سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار[7] ، شكل (1) .

ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع ويقال هنا أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخما ملموسا ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى مثل هذا النوع هي ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة ، عندما تقوم الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو طبعها من خلال البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقد لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية الأمر الذي سينعكس على زيادة الأسعار ومعدلات التضخم [8] .



شكل (1) توضيح لنظرية سحب الطلب

المصدر: د.كاظم جاسم ، د.محمود الوادي – مصدر سابق – صـ122 .

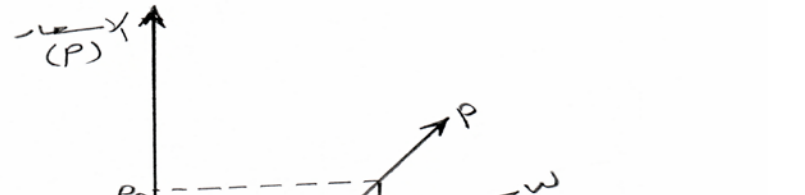
ب. نظرية زيادة التكاليف Cost – Push Theory :

يمكن أن يحدث التضخم استنادا إلى هذه النظرية عن طريق زيادة الأجور التي تحاول نقابات العمال المطالبة بها والضغط على أرباب العمل للحصول عليها . أو عند لجوء المنتجين إلى سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الإرباح . فتضخم التكاليف هنا قد يعود إلى أي من الأسباب التالية ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو سيطرة الاحتكارات أو ارتفاع الأجور بسبب ضغط نقابات العمال [9] شكل (2) .

ج. نظرية التغيير في الطلب Demand – Shift Theory :

وأحيانا تسمى نظرية التضخم الهيكلي ، ويمكن القول بان هذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرض له اقتصاديات البلدان النامية نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية [10] .

فالزيادة في مستوى الأسعار هنا لا تعود إلى الزيادة في الطلب الكلي وإنما إلى التغير في تركيب الطلب بنسبة أسرع من التغير في تركيب العرض ويمكن أن يحدث هذا التضخم عند تغيير طبيعة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري خصوصا بعد حالة الحرب ، حيث تخفض النفقات العسكرية ويزداد الطلب على السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار خاصة في الفترة الانتقالية اللازمة لتوجيه الاقتصاد نحو زيادة الإنتاج في هذه الصناعات[11] .



شكل (2) توضيح لنظرية زيادة التكاليف
المصدر: د.عبد الوهاب الأمين – مصدر سابق – ص215 .

٤. تأثير التضخم Effect of Inflation :

يعكس التضخم أثارا ومشاكل اقتصادية واجتماعية مما يترتب عليها أعادة توزيع الدخل الحقيقي ، فمثلا الفئات المختلفة من ذوي الدخل تتأثر بطرق مختلفة فبعضها يحقق أرباحا والبعض الأخر يحقق خسائر ، حيث أن فئة الدخول المحدودة أو الثابتة نسبيا من أصحاب الرواتب وحملة السندات تتحمل خسائر يتمثل بانخفاض في دخولهم الحقيقة[12] .

فاغلب الأفراد مثلا يخسرون بارتفاع نسب التضخم أكثر من خسارتهم برفع الضريبة ، والحكومات غالبا ما تكسب من التضخم أكثر مما تكسب من ضريبة الدخل وخصوصا في البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يخسر الأفراد انخفاض قيمة أرصدتهم النقدية بسبب التضخم [13] .

كما يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا وبالتالي انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية ، مما يعني تراجع حجم الصادرات في البلد المعني ، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى زيادة حجم الاستيراد مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجاري للبلاد ، وتصبح محصلة ذلك النزوع نحو الاستيراد والأحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة بشكل سافر[14] .

ومن أثار التضخم الأخرى هو الحد من الرخاء والنمو الاقتصادي حيث يمكن أن يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى تقليل الحافز للادخار وزيادة الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي تقليل الحافز للاستثمار ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الناتج القومي[15] .

من ناحية أخرى يؤدي التضخم إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وبالتالي سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية وما إلى ذلك من أثار سلبية على عملية الاستثمارات الأجنبية في الداخل نظرا لعدم استقرار قيمة العملة المحلية وسعر صرفها[16] .

٥. أساليب معالجة التضخم Methods of Dealing with Inflation:

تختلف الأساليب والسياسات التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوع التضخم والمجال الذي يظهر فيه وأسبابه ، ويمكن القول انه إذا كانت ظاهرة التضخم مهددة في أي وقت فيجب أن يكون هناك التزام من قبل السلطات النقدية لترك كل الأهداف الأخرى والاتجاه لمعالجة التضخم[17] .

فالبعض من الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على انه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب وما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة اكبر من المعروض السلعي ، يعتقدون أن معالجة التضخم تتطلب من الدولة والسلطات النقدية أن تتخذ أو تعتمد سياسيات نقدية ومالية انتقائية لمعالجة تلك الظاهرة الخطرة ، تلك السياسات التي تتمثل في جوهرها في الحد من التدفق النقدي ، كتقليص الأنفاق الحكومي ومعالجة عجز الميزانية ليس بإصدار المزيد من النقود وإنما من خلال طرح السندات الحكومية كوسيلة لسحب جزء من المعروض النقدي المتداول ، كما يمكن للبنك المركزي ان يلعب دور في هذا المجال من خلال تأثيره على نشاط البنوك التجارية من خلال اعتماد سياسة نقدية تهدف إلى تقليص حجم الائتمان مع اعتماد سياسة معينة في مجال سعر الفائدة[18] .

فهناك علاقة تعايشية بين معالجة التضخم وقواعد السياسة النقدية فقواعد السياسة النقدية ما هي إلا خطة طواريء تصف بقدر الامكان الظروف التي يستطيع من خلالها البنك المركزي من تغيير أدوات السياسة النقدية [19] . ففي الاقتصاد والسياسة بشكل خاص فان استقرار الأسعار هو احد أهداف السياسة النقدية[20] .

أما البعض الأخر فيرون بان التضخم يمثل ظاهرة هيكلية تنجم عن حدوث اختلالات هيكلية اقتصادية واجتماعية في الجسم الاقتصادي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية وان التضخم الهيكلي ضرورة لابد منها في الاقتصاديات النامية وأنها ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب وعليه يرون أن السياسة الفعالة لمعالجة التضخم هنا تتمثل في التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها قطاعات الاقتصاد القومي وخاصة القطاعات الإنتاجية مثل معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصة ما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء وأتباع أسلوب الحماية للصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية . كما أن معالجة التضخم تتطلب أيضا اعتماد سياسة فعالة في مجال الأجور وفي توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة ولصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع [21] . ويمكن

القول باختصار انه يمكن الحد من التضخم من خلال تنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية التالية[22] .

أولا : وسائل السياسة المالية Tools o Fiscal Policy :

١. أعادة توزيع الضرائب Redistribution of taxes .

٢. أعادة توزيع النفقات Redistribution of Expendifures .

٣. أعادة توزيع الدين العام Redistribution of The public dept

ثانيا : وسائل السياسة النقدية Tools of Monetary Policy :

١. الوسائل الكمية للسيطرة على الائتمان Quantitative Credit Controls .

أ. تغيير نسبة الاحتياطي القانوني Changing Reserve Requirement .

ب. تغيير معدل الخصم Discount Rate .

ج. عمليات السوق المفتوحة Open market Operations

٢. الوسائل الانتقالية للسيطرة على الائتمان Selective Credit Controls .

ثانيا : أسعار الصرف Exchange Rates :

يعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من عملة ما مقدرا بوحدات عملة أجنبية أخرى[23] ، كما ويعرف بأنه عبارة عن ثمن العملة المحلية معبرا عنه بالنقد الأجنبي أو هو سعر النقد المحلي للنقد الأجنبي ، وهناك نوعان من أسعار الصرف ، الثابت وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد سعر صرف كل عملة أجنبية بوحدات العملة المحلية وسعر الصرف الحر أو المعوم أو التوازني كما يطلق عليه البعض الذي يتحدد وفق نظرية ألاثمان في النظرية الاقتصادية على ضوء تقاطع منحنى عرض العملة مع منحنى الطلب عليها حالة كحال أي سلعة أخرى[24] .

ويتأثر سعر الصرف بعوامل عدة من بينها ما يلي :

١. التضخم ففي عالم من حركة راس المال الدولية فان السياسة النقدية المستقلة لا يمكن لها أن تتعايش مع نظام تثبيت أسعار الصرف وهذا ما يطلق عليه استحالة الثالوث المقدس ، فالارتباط بين معالجة التضخم وأسعار الصرف العائمة (الحرة) أدى ببعض الاقتصاديين إلى القول بان واحدا من تكاليف معالجة التضخم هو زيادة تقلبات أسعار الصرف[25] . فمتغيرات مثل التضخم والنمو قد يؤثران على سعر الصرف [26] . فأسعار الصرف الحقيقة لا تعود إلى القيمة الرسمية الثابتة ما دامت نسب التضخم تعمل بازدياد[27] .

٢. كما ويؤثر عرض النقد على سعر الصرف حيث كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بان هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار[28] ، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة وبنفس الاتجاه.
٣. أسعار الفائدة تؤثر أيضا على سعر الصرف فحركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي أنما تتحرك بحثا عن الفائدة فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقة عن بقية البلدان فان ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال أليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها .
٤. ميزان المدفوعات يؤثر أيضا على أسعار الصرف فأي اختلال أو عدم توازن في ميزان المدفوعات سيؤثر حتما على سعر الصرف لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة بلد ما بالعالم الخارجي ، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز ، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد ، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان مدفوعات .
٥. كما وتلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على أسعار الصرف ، فإذا ما انتهجت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الأنفاق الحكومي الذي يؤدي بدوره إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم فان الأمر هذا سيؤدي حتما إلى رفع سعر الصرف للعملة المحلية .

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل أو بأخر على سعر الصرف لا تقل أهمية عما ورد ذكره أنفا من بينها الاضطرابات والحروب وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة وسعر الصرف بشكل خاص، والإشاعات والأخبار دور أيضا في التأثير على أسعار الصرف بغض النظر عن درجة صحتها ، إذا أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال الإشاعة أو الخبر ، وان سرعة تأثر سعر الصرف بهذا العامل تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه [29] . ولخبرة المتعاملين في أسواق المال وقدرتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة دورا أيضا في التأثير على أسعار الصرف[30] .

ثالثا : مؤشرات التضخم وأسعار الصرف في العراق :

١.مؤشرات التضخم :

لقد مر العراق خلال المدة موضوعة البحث بظروف اقتصادية صعبة بدأت على اثر حرب الخليج الثانية 1991 وما تبعها من اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية على حد سواء ، أعقب ذلك فرض حصار دولي شامل ، حصار أثقل كاهل الاقتصاد العراقي المرهق أصلا من حرب طويلة مع إيران دامت أكثر من 8 سنوات انعكست بظلالها على مجمل الفعاليات الاقتصادية في البلد . وكنتيجة حتمية لمثلهذه الظروف وما أعقبها من سياسات اقتصادية خاطئة استمرت طيلة فترة الحصار وحتى عام 2003 شهدت معدلات التضخم * Rates of Inflation ، تباين ملحوظ خلال الفترة ففي عام 1990 كانت نسبة التضخم 53.65% مقارنة بعام 1989 ، ارتفعت بمقدار 3.3 مرة لتصل إلى 180.95% عام 1991 على اثر العمليات العسكرية وفرض الحصار الاقتصادي على البلد لتستمر بعد ذلك بالتباين بين الارتفاع والانخفاض حتى عام 1996 حيث شهدت نسب التضخم انخفاضا ملحوظا وبمعدل 16.17% مقارنة بعام 1995 بسبب موافقة العراق على تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) استمرت بعد ذلك بالتباين مرة أخرى حتى سقوط النظام عام 2003 حيث بلغت في ذلك العام 33.61% مقارنة بالعام الذي سبق وانخفضت بالعام التالي إلى 26.96% ثم عادت إلى الارتفاع إلى 36.95% عام 2005 جدول (1) ، وعلى الرغم من انتهاج السلطات النقدية والمالية على حد سواء إجراءات للحد من نسب التضخم المرتفعة والناتجة عن التركة الثقيلة التي أورثها النظام والسياسات الخاطئة التي كانت متبعة فان نسب التضخم ظلت تتباين بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى .

جدول (1) الرقم القياسي العام للأسعار ومعدلات التضخم السنوي في العراق للمدة1990 – 2005

السنة	الرقم القياسي العام	معدل التضخم السنوي%
1990	6.3	53.65
1991	17.7	180.95
1992	32.5	83.61
1993	100.0	207.69
1994	548.5	448.5
1995	2672.9	387.31
1996	2242.1	-16.17
1997	2759.2	23.06
1998	3166.7	14.76
1999	2565.0	12.57
2000	3742.5	4.97
2001	4355.3	16.37
2002	5196.6	19.31
2003	6943.5	33.61
2004	8815.6	26.96
2005	12073.8	36.95

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء .

تم استخراج معدل التضخم السنوي من قبل الباحث بالاستناد إلى المعادلة التالية : $Rin = \frac{CP_1(thisyear) - CP_1(lastyear)}{Cp_1(lastyear)} \bullet 100$

٢.مؤشرات سعر صرف الدينار العراقي :

كما بينا أنفا فان الظروف غير الطبيعية التي عاشها العراق خلال المدة من 1990ولحد ألان وما سبق ذلك من حرب مع إيران ، ساهمت بشكل وبأخر في التأثير على مجمل المؤشرات الاقتصادية في البلد ومن بينها سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي .

لقد ساهمت عوامل عديدة خارجية وداخلية في عقد التسعينات في التقلبات التي شهدها سعر صرف الدينار مقابل الدولار ، فالأسباب الخارجية تمثلت بالحصار الاقتصادي الذي حرم العراق من موارد مهمة بالعملة الصعبة بالإضافة إلى حرمان العراق من الاستفادة من أمواله المودعة بالعملة الصعبة في البنوك

الأجنبية من خلال تجميد تلك الأموال وحرمانها من الفوائد المستحقة لها ، أما العوامل الداخلية فتمثلت بزيادة الكمية المعروضة من النقد بسبب السياسات الخاطئة للنظام وأيضا هبوط معدل الناتج المحلي وتدهوره وانخفاض حجم الاستيرادات كما وان لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الأثر السلبي في عدم استقرار الصرف بحيث ومع تصاعد الحرب في الأشهر الأولى من عام 2003 وصل سعر صرف الدينار في بداية شهر آذار إلى (2390) دينار للدولار واستمر بالتصاعد ليصل إلى (3000) دينار للدولار الواحد يوم 2003/3/18 واستمر الحال كذلك حيث وصل سعر الصرف إلى (4000) دينار للدولار مع مطلع شهر نيسان من عام 2003وبعد انتهاء العمليات العسكرية ومع ظهور بوادر التغيير تراجع سعر الصرف إلى اقل من (1000) دينار للدولار الواحد نهاية شهر مايس ، ثم ارتفع بشكل ملحوظ في النصف الثاني من العام ليصل في شهر أيلول إلى (2185) دينار للدولار ويعزى ذلك إلى عوامل العرض والطلب، ومع اقتراب موعد استبدال العملة الوطنية الذي تم في 2003/11/15 ولكون العملة الجديدة حازت على قبول عام من حيث توفر الأمان وصعوبة تزويرها والتلاعب بها ولكون العملة الجديدة خزين جيد للقيمة ارتفع سعر الدينار الجديد خلال شهر تشرين الثاني لعام 2003 وبلغ (1998) دينار للدولار ثم إلى (1772) دينار للدولار في شهر كانون الأول من العام ذاته ، والأمر هنا قد يعزى أيضا إلى مباشرة البنك المركزي العراقي بتنظيم سوق علني لمزاد العملة (Auction) بغية المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وبما يحقق التوازن بين عوامل العرض والطلب على الدولار ، الأمر الذي انعكس أجمالا على تحسن سعر صرف الدينار ليبلغ (1471) و (1409) و (1423) للأشهر الأولى من عام 2004 على التوالي مقابل أسعار المزاد الذي تتعامل فيه المصارف التجارية حصرا لتلبية طلبات عملائها من الدولار الأمريكي إذ وصلت في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2004 إلى (1487) و (1413) و (1418) على التوالي ، علما أن الطلب على الدولار لأغراض التنمية لا يشكل نسبة كبيرة من أجمالي الطلب لأسباب تتعلق بظروف بيئة الاستثمار في العراق المرتبطة بالظروف الراهنة** .

جدول (2)
معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية

للمدة 1990 – 2005

السنة	معدل سعر صرف دينار/دولار
1990	2
1991	10
1992	21
1993	74
1994	454
1995	1674
1996	1170
1997	1471
1998	1620
1999	1972
2000	1930
2001	1929
2002	1957
2003	1936
2004	1453
2005	1472

المصدر : البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث .

المبحث الثالث - الجانب القياسي للبحث وتحليل النتائج

أولا : الجانب القياسي :

تم اعتماد النظام الإحصائي الجاهز (SPSS) لتقدير معالج النموذج ، وقد تم عمل ثلاثة أشكال من الدوال :

١. الدالة الخطية Linear Function .
٢. الدالة اللوغاريتمية Logarithm Function .
٣. الدالة اللوغاريتمية المعكوسة Inverse Logarithm Function .

وتمت المفاضلة بينهما على ضوء فرضية البحث ومدى اجتيازها للاختبارات الإحصائية والقياسية ، وقد تم اختيار الدالة الخطية على اعتبار أنها أفضل نموذج حقق نتائج .

$$Y=677.841 + 0.1476X_1$$

R=.638 R square = .833 F = 9.626

حيث أن : Y = سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (المتغير التابع)

X_1 = الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (المتغير المستقل)

ومن خلال النموذج يتضح العلاقة الموجبة بين سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة موضوعة البحث (1990 – 2005) ، وبالتالي هناك اثر واضح للتضخم على أسعار الصرف بمعنى أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى ارتفاع في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية .

أما نتائج التحليل الإحصائي والقياسي فكانت على الشكل آلاتي :

١. بلغت قيمة R^2 Chi – Square 83% وهذا يعني أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك يفسر 83% من السعر التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي والباقي 17% يعود إلى متغيرات أخرى لم يأخذها النموذج .

٢. أن معامل الارتباط R ، بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X) بلغت 63% وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازية والرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ، علما أن قيمة R قد تم احتسابها وفق القانون الأتي :

$$R = \frac{\sum XY - (\sum X)(\sum Y)}{\sqrt{\left[n\sum X^2 - (\sum X)^2\right]\left[n\sum Y^2 - (\sum Y)^2\right]}}$$

٣. اختبار F : بلغت قيمة F الجدولية بدرجات حرية (1.5 , 1) (8.68) ومن خلال مقارنتها مع قيمة F المحسوبة والبالغة (9.626) نجد أن قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية وان قيمة F المحسوبة تقع في منطقة عدم الرفض لذا نرفض الفرضية الصفرية والقائلة عدم وجود تأثير للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ، علما أن قيمة F تحتسب وحسب القانون الأتي :

$$F = \frac{S_1^2}{S_2^2}$$

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. أظهرت الدراسة وجود تأثير واضح للتضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة موضوعة البحث .
٢. كان لأوجه الإنفاق الحكومي غير المبرر من قبل النظام السابق والسياسات الاقتصادية الخاطئة الأثر البالغ في زيادة معدلات التضخم .
٣. اثر الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عقب حرب الخليج الثانية بشكل كبير على الفعاليات الاقتصادية في البلد وساهم بزيادة نسب التضخم التي انعكست بالتالي على سعر الصرف التوازني .
٤. انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي أثرت سلبا على معدل سعر صرف الدينار / دولار .
٥. لقد كان لأجراء السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي باستبدال العملة الوطنية القديمة بعد عام 2003 بعملة جديدة لها قدر عالي من الأمان الأثر الايجابي في رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية
٦. ساهمت إجراءات السلطات النقدية المتمثلة بإقامة مزاد علني لبيع العملة الأجنبية في تحقيق نوع من الاستقرار لسعر صرف الدينار / دولار .

التوصيات :

١. يتوجب على السلطات النقدية والمالية دراسة التجربة السابقة وتجاوز الأخطاء التي ارتكبتها السلطات النقدية والمالية على حد سواء .
٢. ضرورة توحيد جهود السلطتين النقدية والمالية لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة من خلال استخدام الوسائل المتاحة .
٣. رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن اقتراب السعر التوازني من سعر الصرف الثابت .
٤. الاستمرار بإقامة المزاد العلني لبيع العملات لحين استقرار الأوضاع الاقتصادية .

ضرورة رسم السياسات الاقتصادية الصحيحة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية من اجل زيادة استغلال الموارد المتاحة والمعطلة في الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي .

الهوامش

(1).Ainura uzagalieva-finding optimal Measures of core inflation in Kyrgyz republic-Moscow 2004 , P2 .

(2). د. كاظم جاسم ، د. محمد الوادي – الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي – الاردن 2000- صـ121.

(3). د. خالد واصف ، د. احمد حسين – مباديء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق – الاردن 2002 - صـ177 .

(4). د. مجيد علي ، د. عفاف عبد الجبار – مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي – الاردن 2004 - صـ315.

(5). د. كاظم جاسم – مصدر سابق – صـ125.

(6). انظر ذلك في : د. كاظم جاسم – مصدر سابق - صـ125-127 .
د. خالد واصف – مصدر سابق - صـ182.
د. عبد الوهاب الأمين – مباديء الاقتصاد الكلي – الاردن 2002 - صـ209-213.

(7). د. كاظم جاسم – مصدر سابق - صـ122.

(8). د. خالد واصف – مصدر سابق - صـ184.

(9). د. عبد الوهاب الأمين – مصدر سابق - صـ215.

(10). د. كاظم جاسم – مصدر سابق - صـ124 .

(11). د. عبد الوهاب الأمين – مصدر سابق - صـ217.

(12). د. مجيد علي حسين – مصدر سابق - صـ326.

(13). Jeffery Rogers – Death and Taxes including inflation the public versus Economists – U.S.A , 2007 , P.48.

(14). د. خالد واصف – مصدر سابق - صـ190.

(15). د. عبد الوهاب الأمين – مصدر سابق - صـ218.

(16). د. كاظم جاسم – مصدر سابق - صـ127.

(17).Tony Cavoli ، Ramkishen s Rajon – inflation Trageting and Monetary policy Rules for small and open Developing – Hong Kong 2005 , P.6.

(18). د. كاظم جاسم – مصدر سابق - صـ128.

(19).Tony Cavoli – op. cit. P21 .

(20).Peter funk ، Bettina kromen – inflation and innovation – driven growth – February 2006 . P6 .

(21). د. كاظم جاسم – مصدر سابق - صـ128.

(22). د. عد الوهاب الأمين – مصدر سابق - صـ237-272.

(23). د. مجيد علي حسين – مصدر سابق - صـ381 .

(24). د. سامي خليل – النقود والبنوك – الكويت1989 - صـ754.
(25).Sebastain Edwards ، The Relationship between Exchange Rates and inflation Targeting Revisited , 2006 P.22.
(26).David Jakob ، Jan Jansen – statements of ECB officials and their effect on the level and volatility of the Euro – Dollar exchange Rate – Germany , 2003. P.18.
(27).Ignazio Angeloni – Michael Ehrmann – Euro Area inflation Differentials – September 2004 . P.18.
(28). د. صقر احمد صقر – النظرية الاقتصادية الكلية – الكويت 1983 - صـ134-138.
(29). رشاد العصار ، عليان الشريف – المالية الدولية – الاردن2000 - صـ46.
(30). نفس المصدر أعلاه - صـ47 .

* يقاس معدل التضخم عادة من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index الذي يعبر عن مدى التغير في قيمة النقود أي (القوة الشرائية للنقود) بالنسبة إلى المستهلك ، فهو يقيس مدى التغير في أسعار سلع الاستهلاك منها الغذاء ، الملبس ، السكن ، المواصلات .

** مصدر البيانات من البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والبحوث – التقرير الاقتصادي السنوي للبنك لعام2003 ومطلع 2004 .

المصـادر

(1). الأمين . د.عبد الوهاب – مباديء الاقتصاد الكلي – الحامد للنشر والتوزيع – الأردن – 2002.
(2). العصار ،رشاد،الشريف،عليان – المالية الدولية – دار المسيرة للنشر ، عمان ، الاردن 2000.
(3). جاسم . د.كاظم ، الوادي ، د.محمد – الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي دار المستقبل للنشر – الأردن – 2000 .
(4). صقر . د.صقر احمد – النظرية الاقتصادية الكلية – وكالة المطبوعات – الكويت – 1983.
(5). علي . د.مجيد ، عبد الجبار . د. عفاف – مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي – دار وائل للنشر – الأردن – 2004.
(6). واصف. د.خالد – حسين. د.احمد – مباديء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق – دار وائل للنشر– الأردن – 2002.
(7). إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء .
(8). إحصائيات البنك المركزي العراقي .

(1). Angeloni , Ignazio – Michael Ehrmann – Euro Area Inflation Differentials – European central Bank , Working paper series , NO.338 , September 2004 .
(2). Cavoli Tony , Rajon , Ramkishen , Inflation Trageting and Monetary policy Rules for small and open Developing Economies – The western Economic Association meetings in Hong Kong – January 2005 .
(3). Edwards , Sebastian , The Relationship between Exchange Rates and Inflation Targeting Revisited –

central Bank of Chile working papers NO.409 – December 2006 .

(4). Funk , peter , kromen , Bettina , Inflation and Innovation , driven Growth – University of cologne working paper series in Economic , NO.16 – Germany – February 2005 .

(5). Jakob , David , Jansen , Jan – Statements of ECB officials and their effects on the level and volatility of the Euro – Dollar Exchange Rate – University of Groningen , The Netherlands and CESIFO , Munich , Germany – March 2003 .

(6). Rogers , Jeffrey , Death and Taxes including Inflation the public versis Economists , Econ journal watch , volum 4 , Number1 , january 2007 – U.S.A .

(7). Uzagalieva , Ainura , finding optiomal Measures of core Inflation in Kyrgyz republic – Economics Education and Research consortium working paper series . Issn 1561 – 2422 , Moscow 2004 .